مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور الاستراتيجية الامريكية في عسكرة النظام العالمي والهيمنة على اقتصاديات البلدان النامية
اسم الكاتب: رانيا محمد محجازي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5204
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (6) 2018

دور الاستراتيجية الامريكية في عسكرة النظام العالمي والهيمنة على اقتصاديات البلدان النامية

رانيا محمد محجازي*

(تاريخ الإيداع 11 / 7 / 2018. قُبِل للنشر في 5 / 11 / 2018)

□ ملخّص □

تسعى الدول الرأسمالية الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية لبسط نفوذها في العالم وتحقيق مطامعها وحماية مصالحها من خلال التدخل في شؤون الدول المستضعفة ذات الأهمية العظمى لاقتصادياتها من حيث كونها مصادر للطاقة وأسواق لتصريف منتجاتها ومن خلال ما تدره لها من أموال وأرباح خيالية نتيجة لاستغلالها ونهب ثرواتها. فهي تسعى لإبقاء هذه الشعوب تابعة لها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً متبعة أساليب عديدة من خلال إبقاءها في حالة من الفوضى والفساد والنزاعات المستمرة لكي تبرر تدخلها تحت غطاء الأمم المتحدة باسم المهمات الإنسانية وبذلك تبرز كقوة عظمى تحقق الأمن والسلام في العالم.

يهدف البحث إلى دراسة دور الاستراتيجية الامريكية في عسكرة النظام العالمي والهيمنة على الدول النامية كذلك دراسة دور النفط والمال و العسكرة وأزمات النظام الرأسمالي في تبعية البلدان النامية للدول المتقدمة واستمرار النزاعات فيها. وتوصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمّها: توجد علاقة بين الاستراتيجية الامريكية والهيمنة على البلدان النامية من خلال استمرار تبعية البلدان النامية لها . كما توجد علاقة وطيدة بين كل من النفط والمال و العسكرة وأزمات النظام الرأسمالي وبين النزاعات في البلدان النامية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية ،الرأسمالية ، تصدير رأس المال، الاستثمار المباشر، النفط، العسكرة، أزمات النظام الرأسمالي.

* قائم بالأعمال – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (6) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (6) 2018

The USA Strategic Role In Militarizing The World Order And Dominating The Economies Of Developing Countries

Rania Mohammed Mohjazi*

(Received 11 / 7 / 2018. Accepted 5 / 11 / 2018)

□ ABSTRACT □

The major capitalist countries including United States of America seek to extend their influence in the world and achieve their ambitions and protect their interests by intervening in the affairs of the vulnerable countries, which have great importance to their economies in terms of energy sources, and markets for the disposal of their products, and through the money, they generate. There fore they seek to keep these countries economically, politically and militarily following many methods by keeping them in a state of chaos, corruption and ongoing conflict to justify their intervention under the guise of the United Nations in the name of humanitarian missions and thus stand out as a superpower to achieve peace and security in the world.

The study aims to study the relationship between the USA strategic in militarizing the world order and dominating the economies of developing countries.oil, militarization, and crises of the capitalist system in the subordination of the developing countries to the developed countries, and the continuation of conflicts in them. The researcher reached several results, the most important: There is a relationship between the USA strategic in dominating the economies of developing countries. There is also a relationship between oil, money, militarism, crises of the capitalist system, and conflicts in developing countries.

Key Words: Capitalism, USA Strategic ,Capital Export, Direct Investment, Oil, Militarization, Crises of the Capitalist System.

***Academic Assistant- Department Of Economics And Planning-Faculty Of Economics- Tishreen University-Lattakia- Syria.**

مقدمة:

لم تعرف الرأسمالية حدوداً بل دمجت العالم بأسره في نظامها مخضعة البلدان لهيمنتها، مما أدى إلى استمرار التبعية التي استندت بصفة أساسية على الاعتماد المتزايد للدول النامية على التجارة الخارجية وزيادة اندماجها في السوق الرأسمالي مما أدى للسيطرة الكاملة للدول الرأسمالية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية على هذه البلدان في مجالات عديدة.

ظلت الولايات المتحدة لعقود طويلة تحقق تفوقاً مستمراً بسبب موارد النفوذ الثلاثة العسكرية والاقتصادية والقوة الناعمة حتى امتدت مخرجات هذا التفوق إلى العالم حيث اتبعت سياسة تدخل نشط على أساس العمل الاستباقي من أجل المحافظة على مصالحها وزيادة أرباحها .

مشكلة البحث

تزايدت نزعة العسكرة في النظام العالمي من خلال السياسة الاستعمارية المتبعة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في البلدان النامية ، لذلك فالمشكلة تتحدد في الأسئلة الآتية :

- هل للولايات المتحدة الامريكية دور في إثارة النزاعات والحروب في البلدان النامية ؟
- هل من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية إبقاء الدول النامية في حالة من التخلف والتبعية وعدم الاستقرار؟
- هل حل ازمة النظام الرأسمالي بالهيمنة على اقتصاد الدول النامية؟

أهمية و أهداف البحث

تأتي أهمية البحث من خلال دراسة الاستراتيجية الامريكية المتبعة في البلدان النامية ، وتفسير السياسات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي للأزمات التي تتعرض لهاوما هي الحلول التي تقدمها لحماية مصالحها في المنطقة، بالإضافة الى دراسة دور الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية الداعم للحروب الوقائية التي تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية لفرض هيمنتها تحت اسم المهمات الانسانية . وذلك من خلال المقارنات التاريخية وتحليل البيانات التي توضح العلاقة بين الاستراتيجية الأمريكية وبين عدم الاستقرار في البلدان النامية .

يهدف البحث إلى :

1- دراسة مدى ارتباط التغيرات في النظام الرأسمالي العالمي والتطورات في الاستراتيجية الامريكية مع الوضع في البلدان النامية من حيث عدم الاستقرار ونشوب الحروب الاقتصادية والعسكرية.

2- دراسة الاساليب المتبعة من قبل الولايات المتحدة الامريكية اتجاه البلدان النامية لاستمرار التبعية والهيمنة على اقتصادياتها .

3-دراسة التطور في النظام الرأسمالي من خلال تشكل الاحتكارات وسيطرة رأس المال العالمي والشركات متعددة الجنسيات على الدولة والاتجاه نحو عسكرة الاقتصاد.

4- دراسة العلاقة بين الأزمات الرأسمالية والنزاعات في البلدان النامية.

فرضيات البحث

1- هناك علاقة بين الاستراتيجية الامريكية و عسكرة النظام العالمي والهيمنة على اقتصاديات الدول النامية.

2- هناك علاقة بين النفط والمال والعسكرة في ازمات البلدان النامية واستمرار تبعيتها للبلدان المتقدمة.

3- هناك علاقة بين أزمات النظام الرأسمالي والنزاعات في البلدان النامية.

منهجية البحث:

إن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج التاريخي الوصفي لدراسة تطور النظام الرأسمالي وتطور الاستراتيجية المتبعة في الولايات المتحدة الامريكية وانعكاسها على البلدان النامية ووصف طبيعة العلاقة غير المتكافئة القائمة على تبعية البلدان النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ، والمنهج التحليلي الذي يقوم بدراسة ارتباط الاستراتيجية الامريكية بالأزمات في البلدان النامية حيث يتم وصف هذه العلاقة نوعياَ وكمياَ من خلال المقارنة والتحليل.

مجتمع وعينة البحث

مجال الدراسة هو الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والدول النامية التي من ضمنها الدول العربية وتمتد الفترة الزمنية من عام 1900 إلى عام 2017.

أسلوب البحث

بشكل عام يعتمد أسلوب البحث على جانبين:

الجانب النظري يمثل بالوصف النوعي لمراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي اقتصادياً وعسكرياً والتركيز على السياسات المتبعة في الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية والعسكرية وعلاقتها بالبلدان النامية.

الجانب العملي يقوم بدراسة الوقائع التاريخية وتحليلها وبدراسة الإحصاءات والبيانات للوصول الى دراسة ارتباط الاستراتيجية الامريكية بالنزعة العسكرية في البلدان النامية وكيفية الهيمنة على اقتصادياتها علمياً وعملياً.

الجانب النظري للبحث

1- الاستراتيجية الأمريكية

إن المتتبع لمسيرة السياسة الامريكية وإستراتيجيتها المتعاقبة للعالم سوف يجد أنها تتحدد لأمرين هما القوة المتنامية باطراد والمصالح التوسعية الامبراطورية . وقد تراوحت السياسة الخارجية الامريكية بين مبدأين هما مبدأ القوة الروزفلتي (سياسة العصا الغليظة) السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة في ممارسة دور الشرطي وخاصة في أمريكا اللاتينية . ومبدأ القيم الامريكية الويلسوني (إعادة تشكيل العالم على صورة أمريكا) ضرورة أن تتمثل الأمم الاخرى بالقيم الامريكية من خلال منظومة كونية . هناك تناقض سطحي بينهما ولا يوجد خلاف على الهدف الاستراتيجي البعيد ألا وهو السيادة الامريكية الكونية فالإدارة الامريكية تتمثل في عودة المنهج الروزفلتي في السياسة الخارجية بغطاء ويلسوني وما الحادي عشر من ايلول إلا حدث ساهم في تسريع التحركات الامريكية لتطبيقها على أرض الواقع.

2-1 أشكال الاستراتيجية الامريكية المتبعة

1-2-1 **القوةالناعمة** : هي القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجذب والإقناع والتعاون بدلاً من الارغام واستخدام القوة المسلحة أو العقوبات الاقتصادية وسواها من اشكال الاكراه (حمدان،2013) ، لقد افرزت التطورات السياسية التي شهدتها البيئة الدولية حقيقة مفادها ان الولايات المتحدة الامريكية لا يمكن ان تكون فاعلة ومستمرة بالسيطرة والنفوذ على انساق النظام الدولي عبر القوة العسكرية فقط (ياسين،2016) ، اذ انها لم تنتقل من القوة الصلبة الى القوة الناعمة إلا نتيجة تحولات اشترطت عليها اعادة النظر بإستراتيجية القوة التي وظفتها لذلك سعت امريكا الى تعظيم دور القوة الناعمة في تعزيز القدرات الاستراتيجية ودعمها الامر الذي جاء نتيجة تراكم مؤشرات الدور العالمي الذي تضطلع به الولايات المتحدة فضلا عن المقومات التي تمتلكها من ثقافة وقيم سياسية مما مكنها من اداء هذه الدور الفعال والشامل . تعد مرحلة 11 ايلول 2001 الفرصة التي وظفتها امريكا في خدمة اهدافها الاستراتيجية حيث

هذه الاحداث وفرت المناخ المناسب للتدخل عن طريق مبررات عديدة في منطقة الشرق الاوسط مثل مكافحة الارهاب ونزع اسلحة الدمار الشامل والقضاء على القاعدة .

1-2-2 **القوة الذكية** : هي بمنزلة عامل مساعد لتطبيق القوة الناعمة اتجاه الشرق الاوسط حيث أهدافها الرئيسية هي (عبد الكريم،2016).

أ – تحقيق الانتعاش الاقتصادي عن طريق خطة اقتصادية تشمل حزمة حواجز لمواجهة الازمة المالية والركود الاقتصادي الذي اصاب الاقتصاد الامريكي

ب– تامين مصادر الطاقة

ج– مواجهة القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى

د– ادامة التفوق العسكري الامريكي

1-2-3 **الإدارة بالأزمات:** التي تقوم على افتعال أزمة أخرى طارئة للتغطية على أزمة قائمة بهدف تحويل الرأي العام. وهو أسلوب يشكل أحد سمات السياسة الإسرائيلية والأميركية في المنطقة وتقوم هذه السياسية على افتعال الأزمة وليس علاجها من خلال إيجاد علاقة تبعية وانقياد وسيطرة على الخصم وزرع مجموعة عناصر موالية واختيار التوقيت المناسب لافتعالها ويستخدم في ذلك مجموعة ادعاءات ومبررات مثل الشرعية – الأمن – الاستقرار – السلام – الاضطراب – والتنبيه للخطر. (الياس ،2009).

1-3 الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط

تكمن أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الدول الرأسمالية في امتلاك هذه المنطقة لمخزون نفطي كبير يزيد على نصف احتياطي العالم من النفط ، وكونه سوقاً واسعة للبضائع المصنعة في الدول الرأسمالية .بالإضافة للموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة (دويري ،2005) . فهي على ملتقى ثلاث قارات و مهد الديانات وهي عبر التاريخ ساحة تصادم الامبراطوريات العالمية (سلامة 2007).

تعتبر أمريكا من أكثر الدول تأثيراً على الوضع في الشرق الأوسط لعدة اعتبارات هي :

أ–الحفاظ على مكانتها في المنطقة كقوى عظمى

ب– تأمين مصادر الطاقة والمحافظة على النفط لضمان استمرار تدفقه في شرايينها الاقتصادية

ج– ضمان علاقتها الاقتصادية و السيطرة على أسواق المنطقة الواسعة

د– تأمين ديمومة بيع الاسلحة لأن سوق السلاح يمتص كميات كبيرة من عائدات النفط

هـ– ضمان أمن وسلامة اسرائيل

و– الحفاظ على تحالفاتها في المنطقة وخاصة مع دول الخليج

ز– محاربة امتلاك السلاح النووي (تاميدي ،2016).

لذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة عملت على:

- استمرار الهيمنة على المنطقة من خلال افتعال الخلافات بين الدول ، وزجها دائماً في صراعات جانبية

– استمرار تبعية بلدان المنطقة لها كما حرصت على التواجد و التمركز العسكري لحماية مصالحها فيها

1-3-1 الشرق الأوسط الكبير مجال حيوي للهيمنة الأمريكية الصهيونية :

أدت حرب الخليج الثانية إلى تدمير العراق بوصفه قوة عسكرية رئيسة ، وضمنت للولايات المتحدة الأمريكية قدرة أكبر في تحديد الشكل الاقتصادي للمنطقة في غطاء ما سمته النظام العالمي الجديد.كذلك أدت إلى خلق مسوغات إنشاء

السوق الشرق أوسطية ، ثم جاءت حرب الخليج الثالثة عام2003 التي أطلقت العنان للحديث عن سوق أوسع هي منطقة التجارة الحرة وأزالت كل أوجه الضبابية فيما تقصده أمريكا في سياستها تجاه العرب وإسرائيل وبدت هذه الايدولوجيا تتطور بمعزل عما يمليه الصراع العربي الإسرائيلي، الذي تم تطويقه بخارطة الطريق التي عملت على تحديد الهوية الاقتصادية للمنطقة ، ومن ثم تحديد مرتكزات النظام الدولي الجديد .لذلك عملت الولايات المتحدة على أن تشرك الأوربيين والدول الصناعية الكبرى في تنفيذ مشروعها، وتجلى ذلك في عرض مشروع الشرق الأوسط الكبير على الدول الصناعية الثماني الكبرى في قمة سي إيلاندعام 2004 ومؤتمر ميونخ 2005 ، حيث بحثت دور حلف شمالي الأطلسي (الناتو) في عملية السلام في الشرق الأوسط. (الجبيصي ،2010).

المشروع يعني عودة الولايات المتحدة إلى استخدام السياسات الاستعمارية القديمة –الجديدة ذاتها التي كانت مستعملة من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية ، والتي تتعارض مع مطامح وآمال شعوب المنطقة نفسها.

فهو يأتي ضمن ثوابت الإستراتيجية الأمريكية التي تخوض معركة التغلغل والسيطرة على الوطن العربي بأساليب مختلفة ، أولها ضمان أمن وتفوق الكيان الصهيوني نوعياً بفضل المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي قدمتها وتقدمها الحكومات الأمريكية المتعاقبة ، وثانيها ضمان التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة ، وتأتي أيضاً ضمن الميثاق الوطني التاريخي لمطامع وتطلعات الحركة الصهيونية العالمية في الوطن العربي (الابراهيم ،2013).

المشروع أخذ يتبلور فكرياً وسياسياً على أرض الواقع بعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 على اعتبار أن السلام ليس له قيمة تذكر دون أن يصاحبه تعاون اقتصادي إقليمي بين الأطراف المعنية في السلام السياسي فالسلام لن يكون مستقراً إلا إذا انخرط الكيان الصهيوني في اقتصاديات دول المنطقة العربية عبر إقامة السوق الشرق أوسطية المشتركة ، وتعاون اقتصادي إقليمي ، يعتمد على الخبرة والتكنولوجيا الصهيونية والأموال العربية والغربية والثروات الطبيعية العربية (سرور،2016).إن بناء مشروع الشرق الأوسط الكبير بدعم أوروبا الغربية ، والولايات المتحدة الأمريكية يمثل شحنات إضافية جديدة للكيان الصهيوني في زيادة تنمية قوته وقدراته على تفتيت كيان الأمة العربيةوإثارة أشكال التناقضات الكامنة فيها ، وخلق كيانات للطوائف والمجموعات الأثنية وإعادة تشكيل خريطة الوطن العربي(مصطفى،2006) . إذاً مشروع الشرق الأوسط الكبير هو دعوة صهيونية أمريكية قديمة جديدة ؛ تستهدف ربط الاقتصاد العربي بعجلة التطور الصهيوني بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية (المديني،2004).

2- الدور السلبي للشركات متعددة الجنسيات وحكوماتها في البلدان النامية

سعت البلدان النامية منذ حصولها على استقلالها إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية إلا أنها وجدت نفسها مكبلة بقيود عدم تحقيقها الاستقلال الاقتصادي فمتطلبات تنميتها من موارد وتكنولوجيا متطورة محصورة بيد الشركات متعددة الجنسيات العملاقة ، الأمر الذي أوصل تلك البلدان لأن تدور في فلك التبعية للشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم عدداً من الآليات لتعزيز تبعية البلدان النامية لها وهي:آلية المشاركة، آلية التضبيع من أجل التصدير، آلية التبعية التكنولوجية، آلية القروض مختلفة الآجال(عبد الهادي،2004).

إن الثغرة بين مصالح وأهداف هذه الشركات وبين مصالح وأهداف الدول المضيفة أدت إلى الكثير من الإحباط وخيبة الأمل والى نتائج عكسية تماماً فقد تقلصت حصة الفرد الواحد من الناتج الوطني الإجمالي في البلدان النامية بالنسبة لحصة الفرد الواحد في الدول الرأسمالية.

تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على الحياة الاقتصادية للدول النامية فملياراتها العابرة للقارات تحدد أسعار الصرف والقوة الشرائية في كثير من البلدان ، كما إنها تسيطر على كميات كبيرة جدا من الأموال بحيث يمكن إن تعمل وحدها على تسريع حدوث الأزمات المالية من خلال تحريك جزء صغير من أرصدتها من بلد إلى أخر .(تقرير الاستثمار العالمي، 1992).

كما تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على براءات الاختراع وتبرز هذه القضية بصورة واضحة في قطاع الدواء فلم تتمكن الدول النامية خلال عقد التسعينات إلا الحصول على 6% فقط من بين 3.5 مليون براءة اختراع في حين حصلت الشركات متعددة الجنسيات على أكثر من 80% من تلك البراءات. وفي هذا الصدد تؤكد المؤشرات أن شركات الدواء العالمية تحقق أرباحاً ضخمة إذ ترتفع عائداتها بمقدار 3 مرات ونصف بالمقارنة مع عائدات الأنشطة الأخرى على الرغم من طبيعة الدواء كسلعة حيوية ترتبط بحق الإنسان في الحياة.

ويضاف إلى ذلك عامل آخر وهو سرقة الكفاءات العلمية عن طريق تشجيعهم على الهجرة. إن هجرة الأدمغة في الحقيقة هي سياسية مدروسة تعمل على تحقيقها الدول الرأسمالية المتطورة والاحتكارات المطلقة وقد كشف تقرير أعدته جامعة الدول العربية أن البلدان العربية خسرت 200 مليار دولار بسبب هجرة العقول العلمية العربية إلى الدول الأوروبية التي تحتضن أكثر من 450 ألف عربي من حملة الشهادات والمؤهلات العليا في عام 2001.(البرصان، 2010)

تؤثر الشركات متعددة الجنسيات في القرارات السياسية فهي تمارس بعض النفوذ السياسي نتيجة التأثير الذي تملكه في اقتصاديات الدول التي تعمل فيها ، بالإضافة إلى سيطرة هذه الاحتكارات على الدولة وتحويلها إلى جهاز يسخر كامل طاقات الأمة الاقتصادية والعسكرية والمالية والسياسية لخدمة أخطر الاحتكارات المتمثلة باحتكارات صناعة السلاح كما أصبحت تتحكم بالبرلمان وتعيين الحكومة وتوجه في مصلحتها السياسة الداخلية والخارجية .

وبالتالي فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بإفقار الدول التي تعمل بها. والنتيجة الأساسية لطبيعة تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان النامية عموماً والوطن العربي خصوصاً هو تكريس تبعيتها إلى منظومة العالم الرأسمالي ، إن استمرار التبعية يستند على الاعتماد المتزايد للدول النامية على التجارة الخارجية وزيادة اندماجها في السوق الرأسمالي والسيطرة الكاملة للدول الرأسمالية المتقدمة على هذه الأسواق سواء أسواق السلع والخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية أو سوق رأس المال بما في ذلك الاستثمارات الخارجية والقروض والتسهيلات المصرفية والمعونات الخارجية (عبد الله ،1986).مما ينجم عنه الكثير من الآثار كانكشاف اقتصاديات هذه البلدان وقلق موازين مدفوعاتها وتشوه هياكلها الاقتصادية. هذا يعني أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على استغلال الدول النامية وإثارة النزاعات فيما بينها ؛ لكي تتدخل في شؤونها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً مما يسهم في إحكام السيطرة عليها ونهب ثرواتها.

نلاحظ أن الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية تسعى دائماً إلى استمرار تبعية البلدان النامية سواء كان ذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو تكبيلها بالديون الخارجية وشروط المعونات والمساعدات المجحفة بحقها ، الأمر الذي يسهم في استغلالها بكل الأشكال والطرق لجني المزيد من الأرباح ولمزيد من التدخل في شؤونها الاقتصادية وللحصول على بعض التنازلات في مجال السياسة الداخلية والخارجية ، أي أن هناك علاقة بين استمرار استغلال البلدان النامية واستمرار تبعية البلدان النامية وبين زيادة الأرباح في الدول الرأسمالية

3- الحروب الاقتصادية

من أقدم أنواع الحروب التي عرفتها البشرية ،الحرب التي تقوم كنوع من الصراع على الموارد الاقتصادية، والسيطرة على الأسواق الدولية ومصادر الطاقة والماء . وهي ذاتها الأسباب الأساسية للحربين العالميتين الأولى والثانية تتمثل نتائج وآثار الحرب الاقتصادية في البطالة والهجرة، وزيادة أعداد ما تحت خط الفقر (الزاوي،2016) .

وتعمل الحروب الاقتصادية على:

أ إغراق الدول المعنية بالديون والفوائد حتى تمتنع عن السداد، وتتوقف بعدها برامج التنمية و يتهدد استقرارها الاجتماعي

ب . افتعال الأزمات بين دول الجوار المستهدفة بالحروب الاقتصادية ؛ لتستفيد الدول الكبرى من عمليات بيع السلاح ، واستنزاف الموارد الطبيعية لتلك الدول .

ج . ضمان التبعية الاقتصادية ، وذلك عن طريق ربط اقتصاديات الدول المستهدفة باقتصاديات الدول الكبرى عن طريق إمدادها بالغذاء والأدوية ، وتقديم المساعدات الاقتصادية والمعونات وغير ذلك مما يضمن ولاء تلك الدول للدول الكبرى من الناحية الاقتصادية والسياسية.

د . الحماية العسكرية أي أن الدول المتقدمة تضمن لعدد من الدول ذات الموارد الطبيعية التي لا تملك القوة للدفاع عن نفسها الحماية العسكرية مقابل الحصول على أموال طائلة ، وعلى البترول وعلى الموارد الطبيعية النادرة ، مثل حماية القوات الأمريكية لدول الخليج العربي (عبد السلام،2014).

أمثلة عن الحروب الاقتصادية :

-حروب الماس : تعتبر القارة الإفريقية أكبر منتج للماس في العالم .ويتركز حجر الماس في أربع دول أساسية هي جنوب إفريقيا وسيراليون وأنجولا والكونغو الديمقراطية .ومن المؤكد أنه ليس مصادفة لأن ثلاث دول منها تشهد حروباً أهلية طاحنة ، فشلت كل الجهود الإقليمية والدولية في إيقافها .وسيطر في الرابعة المستثمر الأوربي على كل إنتاجها من الماس. بينما يمثل أصحاب الأرض الأساسيين العمالة الرخيصة ، التي تؤمن أعلى الأرباح .وتهدف هذه الحروب بالأساس إلى السيطرة الاقتصادية على مصادر وتجارة الماس في العالم ، واحتكار صادراتها . وفي الوقت الذي كانت فيه سيراليون من أكبر الدول المصدرة للماس ، فقد جاءت وفق تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 في الترتيب الأخير بين 162 دولة سجلها التقرير الأمر الذي يكشف عن عمق عمليات نهب ثروات الدول النامية ، ويقول خبراء الماس أن سيراليون تنتج أفضل أنواع الماس على مستوى العالم وأغلاه ، لذلك نزلت بريطانيا بقواتها ليس لحماية الديمقراطية في مستعمراتها السابقة ، ولكن من أجل استثماراتها في مناجم الماس (كاتز ،2014)

-حروب المخدرات : حيث تستخدم الدول حروب المخدرات لتدمير اقتصاديات الدول المعادية لها،وذلك من خلال العمل على استنزاف الموارد المادية لتلك الدول أو من خلال العمل على تدمير وإفساد أغلى ما تمتلك هذه الدول ألا وهي الطاقة البشرية .ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار حرب الأفيون بين إنكلترا والصين عامي 1839 – 1842 بذريعة الدفاع عن مبدأ التجارة الحرة ،والتي انتهت بهزيمة الصين غلى الرغم من المقاومة التي أبداها الشعب الصيني ضد العدوان الأجنبي.

4-دور النفط

إن الاعتماد المتزايد على النفط و قيمته الاستراتيجية في الصراع الدولي على الموارد جعل السمة الطاغية لمرحلة ما بين الحربين العالميتين، هي الصراع على النفط.حيث الهدف الرئيسي للدول الإمبريالية من الاحتكارات النفطية، ليس إمداد العالم بحاجته من الطاقة، وإنما الأرباح التي تجنيها من وراء عملياتها النفطية. فقد حققت الشقيقات السبع، وهي

أكبر احتكار نفطي في العالم، عائدات بلغت قيمتها269 مليار دولار في العام 1978، من بينها خمس شركات ذات أصول أميركية ، حققت وحدها عائدات بحوالي 176 مليار دولار في العام 1978، وقفزت إلى229 مليار دولار في العام 1979. (القاضي، 2009) .وتعتبر الشركة الأمريكية (إكسون موبيل) هي الأكثر بين الشركات البترولية العملاقة حيث تبلغ أصولها نحو 143 مليار دولار و بلغت عائداتها عام 2001 حوالي 192 مليار دولار.كان أيزنهاور قد أعلن منذ الخمسينات " إن المصادر البترولية في الخليج لا تقل أهمية عن حلف الأطلسي بل إن هذا الحلف يفقد معناه وهدفه إذا فقدنا مصالحنا البترولية في الشرق الأوسط.

5-دور المال

عملت الدول المنتجة للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) على رفع سعر النفط أولاً عام1973 من 1.90 دولار للبرميل إلى 9.76 دولار ثم عام 1979 استجابة للأحداث السياسية في إيران والعراق من 12.70 دولار للبرميل إلى 28.76 دولار. تمتع مصدرو النفط بفائض كبير في حين كان على الدول المستوردة تمويل عجز كبير. فترك الأمر للمصارف التجارية مع تشجيع من الحكومات الغربية لإعادة تدوير الأموال واخترع الدولار المودع خارجاً وتطورت أسواق خارجية كبرى وبدأت الحكومات تفرض الضرائب وغيرها من الامتيازات على الرأس المال النقدي العالمي لإغرائه بالعودة إلى البلاد.إلا أن هذه الإجراءات أتاحت مجالاً أكبر لمناورة رأس المال الخارجي وانتهى ازدهار الإقراض الدولي إلى فشل عام 1982 لكن حرية حركة رأس المال كانت قد ترسخت جيداً آنذاك. (الجباعي، 2006)

يوجد مصدران للرأسمال الأجنبي هما الاستثمار الأجنبي والمساعدة الخارجية والقروض . فالأول يمكن أن يكون إما مباشراً ويجتذب مالكي المشاريع في دول أخرى، أو بوساطة السندات والأوراق المالية التي تضمن الحصول على الأسهم والسندات في شركات أجنبية دون السعي بالضرورة إلى الاهتمام بالسيطرة عليها. أما المساعدات الخارجية، فهي التي تتم بين الحكومات على أساس ثنائي الجانب أو متعدد الجوانب وتشمل المُنح والمساعدات التقنية الا انها في الحقيقة ليست سوى نهب استعماري مطبق من هذه الدول (Elkassy,1999).يجب أن نلاحظ أن حجم تحركات رأس المال في العالم ويفضل الأسواق المالية والمتطورة جداً والتكنولوجيا الإلكترونية هو أكبر بعدة مرات من حجم التجارة ذاتها.

يعتبر تصدير الرأسمال الحالة النموذجية في الرأسمالية الحديثة التي تسودها الاحتكارات الرأسمالية. ويتميز بالقيمة المضافة التي يحققها. كما يعتبر وسيلة استغلال مباشرة في نطاق الإنتاج والائتمان.يهدف تصدير رأس المال إلى السيطرة على المواد الأولية ،وتوسيع أسواق التصريف ،وتطوير الانتاج الحربي وبناء المشاريع الاستراتيجية العسكرية .كما يظهر تصدير رأس المال تأثيراً متبادلاً على البلدان المستوردة والمصدرة لرؤوس الأموال. حيث أن السمة الأساسية لتصدير رؤوس الأموال بالنسبة للبلدان المصدرة تتميز بالسيطرة الاقتصادية لرأس المال الاحتكاري وبسيطرة عدد قليل محدود من الدول الامبريالية على شعوب العالم، أما بالنسبة لأثر تصدير رأس المال على اقتصاديات البلدان المستوردة فيظهر من خلال زيادة الإنتاج فيها، إلا أن القسم الأعظم من زيادة الإنتاج تحصل عليها الاحتكارات الامبريالية عندما تعيدها إلى بلادها على شكل فوائد وأرباح ويترتب على هذه النتيجة البطء في تراكم رأس المال الوطني. ولهذا لم تتطور اقتصاديات البلدان المستوردة لرؤوس الأموال مما أدى إلى بقاءها متخلفة.لقد وصلت الرأسمالية إلى مرحلة اكتسب فيها تصدير رؤوس الأموال أهمية كبيرة ، إذ تمكنت رؤوس الأموال المصدرة إلى البلدان النامية من الاستحواذ على فائض القيمة لمصلحة البلدان الرأسمالية، لذلك بدأ اقتسام العالم بين الاحتكارات الدولية التي شهد تاريخ تطورها على صلتها الوثيقة بالنزعة العسكرية وبالحروب.يحتل تصدير الرساميل مكاناً أولياً في نشاط مختلف الادارات الأمريكية وهذه الأهمية التي يعطونها لهذا التوسع هدفها تقوية أوضاع الاحتكارات صاحبة السيادة الحقيقية في

أمريكا بقصد تأمين منافعها الخاصة في الكرة الارضية ، إن قوى الرأسمال الاحتكاري تستعمل بشكل سافر سلطة الدولة للدفاع عن مصالحها ومنافعها وآرائها السياسية من خلال جميع الوسائل المتاحة لذلك.

6-دور العسكرة

تعد القواعد العسكرية هي الوسيلة التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية للوقوف في وجه الخطر الشيوعي الذي يهدد المصالح الأمريكية في العالم كما يهدد النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية .ولكي تضمن الولايات المتحدة سيطرتها العسكرية كان لابد من إيجاد قواعد عسكرية ليس في أراضي دول المحور التي خسرت الحرب العالمية الثانية فنشرت 97 أف جندي في آسيا منهم 40 ألف في اليابان والباقي في كوريا الجنوبية ودول أخرى كسنغافورة والفيليبين وتايلاند كما وضعت قواعد عسكرية في القارة الأمريكية ذاتها في غواتيمالا (700) وهندوراس (413) وكندا (147) وفي استراليا (200) كما وضعت قواعد عسكرية في بعض دول الشرق الأوسط كالبحرين (1500) وقطر (3400) وما يزيد على 600 ألف جندي عبر البحار في الأساطيل الأمريكية المدعمة بحاملات طائرات قادرة على تقديم الإسناد للقواعد البرية و البحرية. (القاضي، 2009)

في التسعينات توسعت عمليات الشركات العسكرية الخاصة حتى اصبحت ثاني اكبر مساهم في قوات التحالف في العراق بعد البنتاغون كما لعبت دوراً حاسماً في الصراعات الافريقية مثل أنجولا وسيراليون والصراع بين اثيوبيا وارتيريا (Gumedze,2007)

7-النزاعات في البلدان النامية

7-1: أنواع النزاع

أ- النزاعات المسلحة وتستخدم فيها دولتان أو أكثر القوة العسكرية لحلالصراع على المصالح ونكون الدوافع التي تحفز هذه الدول على خوض الحرب هي سياسية الطابع.

ب- النزاعات غير المسلحة الدبلوماسية والطرائق السلمية لحل النزاع. (السعيد، ليرتشي، 1999)

7-2أشكال النزاع

أ-النزاع ذو الأهداف المتوازنة كالصدام بين السياسات التوسعية والمواجهات بين الدول الرجعية ودول سياسية الأمر الواقع.

ب- والنزاع الذي يهدف إلى تحقيق الهيمنة ويتعلق بالسيطرة والتحكم أكثر منه بالتوازن .

وتبين قوائم أبحاث السلام في أوسلو أن تسعينيات القرن الماضي كانت حافلة بالنزاعات المسلحة وكانت الأغلبية الساحقة من هذه النزاعات حروباً أهلية وليست حروباً بين دول.

8- أزمات الرأسمالية وأثرها على الدول الرأسمالية والنامية

8-1: حتمية ودورية الأزمات في النظام الرأسمالي:

الأزمات الاقتصادية هي ظواهر اقتصادية مرضية دورية تصيب الاقتصاد الرأسمالي وهي مجرد حلول قسرية مؤقتة للتناقضات القائمة و انفجارات قوية لإعادة التوازن. (داوود،1976).

يطلق أسم الدورة الاقتصادية على الفترة التي تفصل بين أزمة وأخرى، وتتضمن مراحل أساسية أربعة هي الأزمة . الركود . الانتعاش . النهوض. وكل مرحلة من مراحل الدورة الصناعية تخلق في ذاتها الشروط الضرورية للانتقال إلى المرحلة التالية. (حشمة، 1996) ففي أثناء فترة الازدهار تتراكم التناقضات في عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي ثم تأتي الأزمات لتحل هذه التناقضات مرحلياً مهيأة الأساس الموضوعي لقفزة جديدة. يشكل هذا القانون أكثر الظاهرات وضوحاً

للتناقض الأساسي للرأسمالية على صعيد إعادة الإنتاج أي عدم انسجام الطابع الاجتماعي للإنتاج مع شكل الملكية الرأسمالية الخاصة لملكية الانتاج .(أمين، 2003)

2-8: الأزمات المالية العالمية أسبابها وآثارها على الاقتصاد العالمي

يقصد بأزمة أسواق المال الدولية التدهور الحاصل في الأسواق المالية، والتي من أبرز سماتها هو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة نتيجة للتدهور الحاد والمفاجئ في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، وبالتالي الآثار السلبية التي يتركها هذا التدهور على قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية .(الياس ، 2009)

3-8: علاقة الأزمات الرأسمالية بالحروب

تنشأ علاقة التسلح بالاقتصاد عن ميل الرأسمال إلى التوسع الاقتصادي المستمر داخل حدود السوق القومية ثم في الأسواق الخارجية من ناحية ، وعن طبيعته الاجتماعية الطبقية من ناحية أخرى .مما أدى إلى نشوء ظاهرة الاستعمار. ومن أجل حماية هذا التوسع الاقتصادي اقتضى الأمر منذ البداية بناء قوات مسلحة متزايدة. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى التصادم بين الدول القومية وإلى نزاعات وحروب فيما بينها مما دفعها بالتالي إلى التسابق العسكري. ولكن ليست كل الصراعات في العالم الثالث مرتبطة مباشرة بتوسع رأس المال المركزي وبالمصالح الرأسمالية بعامة ، فهناك أسباب أخرى إقليمية وأثنية وطائفية وغيرها. لكنها لا تخلو من التأثير بمصالح التوسع الرأسمالي ، على الأقل من حيث بيع الأسلحة للأطراف المتصارعة وبالتالي تأجيج صراعها.

لم تكن الحروب الساخنة ، الإقليمية منها ، كحربي الخليج الأولى ثم الثانية ، والحروب الأهلية التي شهدتها مختلف مناطق العالم الثالث أحداثاً مأساوية مستقلة ومنفصلة عن الأزمة والصراع الاقتصادي الجاري بين مراكز النظام الرأسمالي ، بل كانت شكلاً تابعاً من أشكاله ولَّد لها أرباحاً اقتصادية هائلة جنتها منها بأشكال مختلفة وخففت من حدة أزمتها العامة من خلال تصدير الأسلحة واستنزاف رؤوس الأموال (تقدر بمئات مليارات الدولارات) ورأس المال البشري (من علماء وكوادر) التي كانت تهاجر إثر كل تلك الأحداث المأساوية من البلدان الفقيرة المضطربة إلى المراكز " الآمنة " في الدول الغربية. (هيلان ، 1998) . لذلك كان أهداف السياسة الخارجية الامريكية في الخليج هو الحفاظ على مستويات عالية للتوتر كافية لبيع المزيد من الأسلحة فالمركب العسكري الامريكي يعمل معتمداً على مفاقمة الاضطراب في هذه البقعة شديدة الحساسية في العالم لكي يدَور الدولارات النفطية حتى غدت المستفيدة الأولى من سباق التسلح في منطقة الخليج .مما يجعل هذه الدول هدف رئيسي للأطماع الامبريالية العالمية التي من مصلحتها إضعاف هذه الدول من خلال النزاعات والحروب.

النتائج والمناقشة:

أولاً :علاقة الاستراتيجية الامريكية في عسكرة النظام العالمي والهيمنة على اقتصاديات البلدان النامية.

إن الوثيقة الرئيسية لتوجهات الادارة الامريكية خلال عام 2000-2020 تقول : إن قنال دول ضعيفة عسكرياً سيؤدي لإشاعة الخوف في دول قوية عسكرياً لأن الانتصار الامريكي سيكون ساحقاً وسيكون هناك فرصة حقيقية لتجريب أكبر كميات من الأسلحة المتطورة التي ستجد ميداناً فسيحاً لاختبار مدى قوتها وفعاليتها كما ان هذه الدول الضعيفة يجب ان تؤمن المصلحة الامريكية على المدى الطويل (بكري ، 2004).

الحرب دون حدود هو البرنامج السياسي الذي مثل تصعيداً في النزعة العسكرية الرأسمالية الامريكية حيث تعبر هذه السياسة عن مصالح الطغمة المالية التي تقوم على نهب الموارد الطبيعية (النفط) وعلى التسديد الابدي للديون . فكلما نجح رأس المال المالي في تعزيز منطقه وتوسيعه كلما اشتدت الحاجة للقوة العسكرية.

إن فكرة العسكرة كانت واقع عملي منذ ادارة بوش الابن حيث اعمد مبدأ الحرب الاستباقية أي العمل على اجهاض أي فعل موجه ضد أمريكا قبل وقوعه والأخذ بممارسة القوة بشكل مطلق وكان من نتاج ذلك تنامي سطوة وزارة الدفاع الامريكية في إدارة السياسة الخارجية الامريكية وإعادة تقسيم العالم على أساس عسكري . فجاءت الحرب الامريكية عل العراق بهدف القضاء على الارهاب تلك الذريعة التي استعملتها الادارة الامريكية للقيام بالحروب الاستباقية لحماية مصالحها في إقامة نظام بديل في العراق مؤيد لها وإنشاء قواعد عسكرية دائمة لقواتها لمراقبة انتاج النفط والسيطرة على الأسعار ان الحرب الوقائية الدفاعية الاستباقية كلها محولات تبرير لادعاءات قانونية تريد جعل الحرب مقبولة دعائياً .

ولتحقيق الهيمنة على العالم ما بعد الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة الامريكية من منطقة الشرق الأوسط بشن حرب على العراق ومن بعدها السعي لخلق بؤر مناسبة للصراعات الاقليمية ومن ثم التدخل في إدارتها بما يخدم مصالحها بالإضافة إلى فرض اساليب ترشح منطق القوة في العلاقات الدولية والترويج لمفاهيم اقتصادية مثل التجارة العالمية والحروب الاقتصادية إلغاء الحواجز الجمركية وفتح الأسواق المالية والتدخل في السياسات العامة للدول عن طريق المديونية عبر صندوق النقد الدولي والمنح والقروض المشروطة سياسياً والتدخل في عالم الاتصالات وثقافات الشعوب وذلك بالترويج للثقافة والقيم الامريكية للتأثير على سلوك الأفراد وتفكيرهم.

لذلك نستنتج إن ما رسمته الاستراتيجية الامريكية من سياسات على الصعيد المحلي والعالمي جعل ثمن خروج الولايات المتحدة الامريكية من أزمتها تدفعه شعوب البلدان النامية التي اصبحت مجالاً لبروز النزاعات ومصدراً لعدم الاستقرار في السوق العالمي .مما يعني أن المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والمجمع العسكري الصناعي تعمل على إثارة النزاعات في الدول النامية للتدخل في شؤونها الداخلية لنهب ثرواتها.

ثانياً: دور النفط والمال والعسكرة في ازمة البلدان النامية واستمرار تبعيتها للبلدان المتقدمة.

1- النفط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط، من أوفر مناطق العالم باحتياطي النفط الخام (حوالي 65% من إجمالي الاحتياطي العالمي عام 1995، ويمكن التعبير عن تلك الأهمية . بمؤشر القدرة في توفير النفط (نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج العالمي).وتشير الدراسات التي أعدتها الأوبك إلى أن الاحتياطي النفطية تتوزع في البلدان النفطية العربية على أكثر من 1000 حقل (OPEC,2000)تصنف بين حقول عظيمة عملاقة التي يزيد احتياطي الواحد منها على 5 مليارات برميل نفط ،وهي تضم أكبر حقلين في العالم هما حقل غوار في المملكة العربية السعودية وحقل برقان في الكويت والتي تزيد احتياطي كل منهما عن80 مليار برميل نفط ، وأخرى تزيد احتياطي الواحد منها على 500 مليون برميل نفط. (الفتلاوي، مرزوق 2009)

كانت التوظيفات في النفط العربي تدر على الاحتكارات الدولية أرباحاً هائلة فمنذ أوائل السبعينات ارتفع الربح السنوي الصافي لشركات النفط الأمريكية في البلدان العربية إلى 2 مليار دولار وفي بعض الأعوام كان معدل أرباح بعض الشركات الأمريكية يزيد على 100% وكانت العائدات الواردة من الشرقين الأدنى والأوسط تشكل 50% من كافة العائدات الخارجية لشركات النفط الأمريكية وحوالي 20% من مجمل أرباح عمل الأمريكيين من الاستثمارات في الخارج. (شعبان ، 2001)

وتمكنت الولايات المتحدة الأميركية عبر شركاتها النفطية العملاقة ذات الخبرة العالمية في عالم النفط، من السيطرة على نفط منطقة الشرق الأوسط ، وقد استفادت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات من حالة رفع الأسعار الناتج من ضخ النقود لتمويل النفقات العسكرية المتزايدة بسبب الحرب في العراق وأفغانستان .(القاضي، 2009)

وهذا يؤكد أن أحد أهم العوامل التي تضمن مصالح الدول المحتكرة لسوق النفط في السنوات القادمة هو الاستمرار في حصول نزاعات وخلافات في الشرق الأوسط.

2- المال

إن دور المال المتعاظم في الاقتصاد العالمي قد نتج منه تغلغل امبريالي أكبر في اقتصاديات الدول المتخلفة حيث غدت هذه الاقتصاديات أكثر اعتماداً على الأموال الخارجية المشروطة بسياسة العولمة النيوليبرالية ، وأفضل مثال على ذلك هو اقتصاد البرازيل الذي كانت أولوياته في ظل رأس المال المالي الاحتكاري جلب الاستثمار الأجنبي إلى البلاد وتسديد الديون الخارجية بما في ذلك ديون صندوق النقد الدولي وكانت النتيجة أسس اقتصادية أفضل بالمعايير المالية لكن ترافق ذلك بنسب فوائد عالية وارتفاع مستوى تأثر الاقتصاد بالحركة السريعة للرأسمال العالمي (فوستر ، 2007).

تكتسب الثروات المالية المتوافرة في البلدان النامية أهمية كبيرة بالنسبة للدول الاستعمارية وخاصة في الدول العربية مثل دول الخليج العربي الذي ساهم إلى حد كبير في زيادة أسعار النفط التي تلت حرب 1973 العربية – الإسرائيلية. وتعتبر مجموعة الدول الخليجية المصدّرة للنفط إحدى أهم المجموعات التي تؤثر إلى حد كبير في أسواق المال في العالم الرأسمالي.فالشركات النفطية الأميركية بالرغم من سياسة تأميم النفط تسيطر على عمليات التكرير والتسويق، مما يمكنها من جني أرباح طائلة تخدم مصالح الاقتصاد الأميركي.

وإذا كانت الدول الخليجية المنتجة للنفط قد استطاعت بفضل مضاعفة الأسعار عدة مرات توفير احتياطي مالي ضخم، فإن الولايات المتحدة الامريكية تعتبر مستفيدة من ذلك بصورة أساسية. فالأموال التي تتدفق على الدول العربية المصدرة للنفط إنما تعود إليها في شكل مستوردات سلع استهلاكية ومستوردات خدمات ومستوردات أسلحة وأعتدة عسكرية، وقبل كل شيء في شكل أموال تستثمر في أسواق المال الرأسمالية وخاصة الأمريكية.

حيث أن الميزان التجاري بين الدول العربية والولايات المتحدة يميل لصالح الأخيرة. فالدول العربية تعتمد بصورة أساسية على استيراد التكنولوجيا والمواد الغذائية والمعدات العسكرية.فمنذ عام1973 ارتفعت نسبة مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى " منطقة الخليج العربي " (إيران، المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان واليمن) إلى 50% من مجمل مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى العالم. وفي العام 1977 بلغت المبيعات 6021.6 مليون دولار من أصل مجموع عالمي 9505.5 مليون دولار. وفي الفترة الممتدة بين 1973 و 1980 صرفت دول الخليج، بما فيها العراق وإيران، حوالي 350 ملياراً على صفقات التسلح.وفي العام 1980 بلغ مجموع مبيعات السلاح الأمريكي إلى العالم 12.6 مليار دولار. وكانت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 41 صفقة من أصل مجموع الصفقات الأمريكية البالغ عددها 116 صفقة. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين مستوردي السلاح الأمريكي، حيث بلغت حصتها حوالي 30% من مجموع قيمة المبيعات الأمريكية في العالم أي ما مجموعه 4.46 مليار. وهذا مؤشر يدل على المصلحة الكبيرة للاقتصاد الأميركي في استمرار النزاعات في البلدان النامية.وذلك بسبب أن تحول الدول الخليجية عن شراء السلاح الأمريكي يعني وبصورة أكيدة كارثة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، تنعكس سلباً على ميزانها التجاري وعلى أوضاع العمال الاجتماعية الذين ستضطر الشركات الصناعية العسكرية إلى الاستغناء عن نسبة كبيرة منهم.

إن النفقات العسكرية والتوسع في الصناعات والأبحاث المرتبط بالتسلح وتصدير السلاح إلى البلدان الاخرى يسمح لرأس المال بجني أرباح باهظة والحفاظ على المعدل العام للربح الرأسمالي وبالتالي على صحة رأس المال وقوته ،تعمل الصناعات الحربية بامتصاص جزء من العاطلين عن العمل للتخفيف من الأزمة الاقتصادية وعدم تركها تأخذ ابعاداً خطيرة ، فالتسلح يجر إلى سباق التسلح وإلى الحروب والدمار . إن تطور تصدير الرساميل لم يبلغ مقاييسه الهائلة إلا في مستهل القرن العشرين حيث أن الرأسمال الذي وظفته كل من انكلترا وفرنسا وألمانيا في الخارج بلغ قبل الحرب مبلغ / 175 – 200 / مليار فرنك بعائد سنوي / 8 –10 / مليار فرنك وهذا ما يعبر عن طفيلية الرأسمالية لحفنة من الدول الثرية. لذلك يتجسد الهدف الرئيسي من توظيف رأس المال في الدول الأجنبية بالاستيلاء على القيمة المضافة في البلدان المستوردة لرؤوس الأموال والحصول على مغانم اقتصادية وسياسية أخرى.

3- العسكرة

تكتسب القواعد العسكرية أهميتها بالنسبة للدول الاستعمارية في حمايتها لمصالحها.وتعد منطقة الخليج العربي ذات أهمية كبيرة ليس باعتبارها موردة للنفط فحسب، بل باعتبارها قلب العالم ضمن إطار التنافس والصراع الدولي، من يسيطر عليه يسيطر على العالم. وبالتالي تهدف القواعد العسكرية الأجنبية والأمريكية في دول الخليج حماية المنابع النفطية التي ترتبط بالأمن الوطني لهذه الدول الكبرى. (معهد ستوكهولم، 2004).

عززت الولايات الأمريكية المتحدة وجودها في العالم من خلال تنفيذ لسياسة شرطي العالم الذي يقتضي نشر القواعد العسكرية لتشمل كافة أنحاء العالم وخاصة في الدول النفطية التي يعد العراق الدولة الثانية من حيث الاحتياط والإنتاج حيث قدرت تكاليف القواعد العسكرية قبل 2001 بحوالي 3% من الناتج القومي الأمريكي حسب معهد جلوبال ريسيرتش في كندا. ولم تكتف الإدارة الأمريكية بتلك القواعد الجديدة في العراق وأفغانستان بل أقامت قواعد أخرى في آسيا الصغرى وشرق أوربا وفي بناء الدرع الصاروخي. (ندوة الخطر العسكري الامريكي في الشرق الأوسط ، 1980).

تشير الاحصاءات الرسمية إلى أن صادرات الأسلحة تبلغ 19 مليار دولار سنوياً وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية أكثر الدول المصدرة للأسلحة في العالم فقد استحوذت على 34% من صادرات الاسلحة التقليدية ب4.38 مليار دولار عام 2003 وكانت أغلبيتها موجهة للبلدان النامية حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2003 . ارتفعت وتيرة التسلح في دول مجلس التعاون الخليجي حيث انفقت ما بين 2000 –2005 ما يقارب 233 مليار دولار وتبلغ نسبة الانفاق على التسلح في هذه الدول 17% من الانفاق في العالم بحيث تشكل دول مجلس التعاون أحد أكبر أسواق السلاح في العالم وذلك بسبب التوتر في منطقة الخليج والشرق الأوسط .(التقي ، 2008)

مما سبق نلاحظ أن هناك دوراً للنفط والمال والعسكرة في الحروب في البلدان النامية وذلك من خلال أن الحروب تستدعي وجود الدول المتقدمة العسكري في البلدان المتحاربة تحت شعار السلام والديمقراطية لتخفي نياتها الحقيقية في حماية مصالحها والسيطرة على ثروات هذه البلاد ، فالنفط يعد سلعة إستراتيجية هامة لاقتصادياتها، الأمر الذي من شأنه زيادة الأرباح الاحتكارية ، كذلك فإن الحروب تستدعي شراء الأسلحة من الدول المنتجة لها وبالتالي إعادة البترو دولارات إليها ،مما يثبت وجود علاقة بين النفط والمال والعسكرة وبين الأزمات في البلدان النامية واستمرار تبعيتها.

ثالثاً: العلاقة بين أزمات النظام الرأسمالي والنزاعات في البلدان النامية

تؤكد مراجعة تاريخ الرأسمالية في القرن العشرين، من وجود علاقة وطيدة بين نفقات التسلح والحروب من ناحية، والتخفيف من الأزمة الاقتصادية وإبقاءها في الحدود المقبولة من ناحية أخرى ، بحيث لا تتجاوز معدلات البطالة نسبة 5-6% لكي يبقى الضغط على الأجور والحد من ارتفاعها والحفاظ على معدل الربح (تشومسكي، 2011). الحرب لم

تضعف الاقتصاد الامريكي بل زادته قوة حيث كانت الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الاولى دولة مدينة اتجاه الدول الاخرى ولكنها خرجت من الحرب وهي الدولة الدائنة الكبرى مما سمح لها بإرساء أسس هيمنتها المالية العالمية ، ثم انفجرت الأزمة الاقتصادية الكبرى في أواخر عقد العشرينات واستمرت خلال الثلاثينات حتى جاءت الحرب العلمية الثانية فكانت العلاج الشافي للأزمة ونقطة الانطلاق لمرحلة طويلة من النمو الاقتصادي السريع في كل الدول الرأسمالية ، وكانت موازنة الدفاع الأمريكية قبل الحرب حوالي 1.5 مليار دولار، وارتفع الرقم إلى 81 مليار دولار عام 1945. حيث حققت نمو في صناعتها الجوية بمعدل /6000/ طائرة سنوياً، محققة بذلك معدل نمو سنوي خلال فترة الحرب لم يعرفه أي بلد في التاريخ قدره 25%. ثم جاءت الحرب الكورية (1950 – 1953) فأعطت الاقتصاد الأمريكي قوة جديدة أنقذته من أزمة الركود الدورية الأولى (1949) بعد الحرب. واستمر هكذا نمو الاقتصاد الأمريكي بفضل الحرب الباردة والتسلح والحروب الساخنة في مناطق العالم الثالث وتصدير الأسلحة إليها. حيث اندلعت 25 حرباً أهلية ودولية خلال الخمسينيات21 حرباً خلال الستينيات و25 حرباً خلال السبعينيات وارتفع الرقم إلى 35 خلال الثمانينات. في مطلع الثمانينات أعلن ريغان الرئيس الأمريكي آنذاك سباق التسلح ثم برنامج حرب النجوم في وجه الاتحاد السوفيتي بهدف استنزافه وإنهاكه اقتصادياً. وتضاعفت موازنة الدفاع الأمريكية بشكل متطرد حتى بلغت 300 مليار دولار سنوياً، وسبب التدخل الأمريكي في العالم الثالث إلى تأجيج الحروب الأهلية (إيران ، أفغانستان ، نيكاراغوا ، لبنان)، بل تجاوز ذلك إلى التدخل العسكري والغزو المباشر (غزو غرينادا ، غزو بنما، عزو العراق) .

إن نشوء الشركات متعددة الجنسيات وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، جعل من العالم الثالث مستعمرة مشتركة مفتوحة أمام رأس المال المعولم. لكن مقابل ذلك نشأت حاجة إلى قوات مسلحة مشتركة لضمان حماية رأس المال وحرية توسعه كما حدث في حرب الدول المتحالفة تحت القيادة الأمريكية ضد العراق على سبيل المثال (كلاين .2005) . حيث تحت اسم الشريعة الدولية وبمشاركة عسكرية ومالية من القوى المتحالفة وتحت عنوان نزع أسلحة الدمار الشامل خيضت الحرب ضد العراق انتهت بإسقاط النظام السياسي واحتلال البلاد وذلك من أجل الحصول على أكبر حصة ممكنة من الغنائم من خلال بيع الأسلحة وعقود إعادة الإعمار فيها .

مما سبق نستنتج أن الحرب التي تشن ضد الإرهاب ستكون توسعية تهدف لإنعاش الاقتصاد الأمريكي وانتشاله من حالة التباطؤ التي يعيشها وهذا ينطبق تماماً على الحروب السابقة مثل الحرب العالمية الثانية وحربي كوريا وفيتنام . كذلك إن الولايات المتحدة الأمريكية قد عانت من حالة الركود اقتصادي في تموز 1990 وفي الشهر الذي تلاه مباشرة غزا العراق الكويت وبعد حرب الخليج تنفس الاقتصاد الأمريكي الصعداء بعد خروجه من حالة الركود تلك.

نلاحظ أن هناك علاقة بين الأزمات الرأسمالية والحروب وتصدير رأس المال حيث عملت الدول الرأسمالية على الخروج من أزمتها عن طريق إثارة الحروب التي من شأنها أن تعمل على زيادة استهلاك المنتجات الحربية ، وبالتالي زيادة الطلب عليها واستيرادها من الدول المتقدمة المنتجة لها وبالتالي زيادة الطلب على عملاتها ، مما يثبت بأن هناك علاقة بين أزمات النظام الرأسمالي والنزاعات في البلدان النامية .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

1-إن الولايات المتحدة الامريكية من خلال استراتجيتها المتبعة والمنظمات الدولية والاحتكارات العالمية التابعة لها عملت على زيادة حدة العسكرة في النظام العالمي الجديد.

2- إن ما أقرته الوثائق الرسمية لسياسة الادارة الامريكية تثبت علاقتها بالأزمات والنزاعات في البلدان النامية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي توجد علاقة بين الاستراتيجية الامريكية والهيمنة على اقتصاديات البلدان النامية .

3-تصدير رأس المال يسبب الاستيلاء على القيمة المضافة في البلدان المستوردة والحصول على مغانم اقتصادية وسياسية للدول الرأسمالية المصدرة.

4- الاستثمار المباشر يقوم بإفقار الدول التي تعمل بها،والنتيجة الأساسية للاستثمار المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية هو تكريس تبعيتها إلى منظومة العالم الرأسمالي .

5- توجد علاقة وطيدة بين تصدير رأس المال والاستثمار المباشر واستمرار تبعية البلدان النامية.

6- تدر التوظيفات في النفط على الاحتكارات الدولية أرباحاً هائلة ، لذلك تعمل على استمرار حصول نزاعات في البلدان النامية للمحافظة على مصالحها في المنطقة .

7- توجد علاقة للنفط والمال و العسكرة في استمرار الأزمات في البلدان النامية ، حيث تحرص الولايات المتحدة الأميركية على استمرار الأزمات ونشوب النزاعات فيها الأمر الذي من شأنه دعم الاقتصاد الأمريكي عن طريق رفده بموارد الطاقة (النفط) و زيادة الطلب على شراء السلاح الأمريكي وبالتالي زيادة الارباح .

8- توجد علاقة بين زيادة نفقات التسلح والحروب من ناحية، والتخفيف من الأزمات الاقتصادية الرأسمالية من ناحية أخرى. فكلما فشلت السياسة الامريكية في حل أي قضية جدية تواجهها كانت لا تجد كالعادة مخرجاً من أزمتها غير الحروب العدوانية هنا وهناك (استخدمت الامبريالية الامريكية قوتها الاقتصادية والعسكرية لتقرير مصير شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكة اللاتينية).

التوصيات

1- ترشيد السياسات الاقتصادية في البلدان النامية وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لزيادة الانتاج وبالتالي تقليص عبء المديونية وتخفيف التبعية الاقتصادية والسياسية للبلدان المتقدمة مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة .

2- إيقاف سياسة الحرب والعمل على استبدالها بالحل السياسي الدبلوماسي للوقوف في وجه المطامع الاجنبية الساعية الى الاستيلاء على المنطقة واستغلال مواردها من خلال الإصرار على التجارة المتكافئة وإلغاء الديون.

3- إن الاقتصاد هو مصدر القدرة السياسية والعسكرية وإن تعاظم القدرة الاقتصادية والمالية للدول العربية المنتجة للنفط سيمكنها من الاستغناء عن الأمن المستعار ومن بناء قدرات دفاعية ذاتية لذلك لابد من العمل الجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

4-يجب على الدول النامية التخلي والابتعاد عن الخلافات الجانبية والنزاعات فيما بينها وبخاصة الدول العربية ،لذلك يجب عليها الخروج من دائرة الجهل والتبعية إلى العلم والثورة العلمية والصناعية وإلا ستبقى تابعة للدول المتقدمة .

المراجع:

- الابراهيم ، نصر .*خفايا وأسرار المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير*. الحدث السوري ، يوليو 2013

- البرصان، أحمد. *الدول العربية الأقل إنفاقاً على البحث العلمي في العالم*. الاقتصادية، العدد6290 ، ديسمبر 2010.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003 ،250، 331.

- التقي، يقظان . *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي* . مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد2270 ، 2008.

-الجباعي، جاد الكريم .*أزمة الرأسمالية المعاصرة*. 2006. 14-15.

-الجبيصي،عبد الحليم .*أمريكا إلى زوال*. سلسلة الصندوق الأسود لأمريكا، شركة فجر الإسلام ، 2010 ، 122-125

- الزاوي، الحسين. *الحروب الاقتصادية كرهان للعولمة*. الخليج ، 2016

- السعيد، عبد العزيز ؛ شارلز ليرتشي. *النظام العالمي الجديد الحاضر و المستقبل- دراسة عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي*. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،1999، 181-185، 361.

- الفتلاوي، كامل علاوي؛ عاطف، لافي مرزوق. *العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي*. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، 504-507.

-القاضي، حسين. *السياسة الأمريكية بين الأزمة الاقتصادية والقواعد العسكرية*. ندوة الاحد الاقتصادية الأولى حول الاقتصاد السوري في ظل المتغيرات الدولية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية فرع اللاذقية وطرطوس،2009، 228.

- المديني ، توفيق . *وجه الرأسمالية الجديد* . منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، سوريا، 2004 ، 193-213

-الياس، سليم. *إدارة الأزمات المالية الحادة والإفلاس*. مركز الشرق الأوسط الثقافي الموسوعة الادارية الشاملة، بيروت، 2009، 89.

-أمين، سمير . *ما بعد الرأسمالية المتهالكة*. دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003.

- بكري ، مصطفى .*الاستراتيجية الامريكية والعالم العربي في المستقبل المنظور وثائق وبرامج* . مجلة دراسات فكرية ، العدد 4، 2004 ،75.

- تاميدي ، سوزان .*استراتيجية أمريكا في الشرق الأوسط* . شبكة روورداو الاعلامية

-تشومسكي، نعوم .*الربح مقدماً على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي*. ترجمة لمى نجيب،آفاق ثقافية، العدد99، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011.

-تقرير الاستثمار العالمي. *المؤسسات بوصفها أجهزة حلق النمو مركز المؤسسات المتخطية الحدود القومية*. نيويورك، الامم المتحدة، 1992.

- تقرير الاستثمار العالمي ، *سلاسل القيمة العالمية الاستثمار والتجارة من أجل التنمية* ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد ،2013

- تقرير صندوق النقد العربي 2013

-حشمة، علي محمد. *الاقتصاد السياسي*. الطبعة الأولى ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية تشرين، سوريا، 1996، 310.

-حمدان ، محمد. *القوة الناعمة وادارة الصراع عن بعد* . طبعة اولى ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2013، 23

- دويري ، ثائر . *إعادة تشكيل المشرق العربي* . زي نت العربية ، 2005 .

- سرور، نبيل. *الصراع على النفط والغاز وأهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية*. مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد96 ، نيسان 2016.

- سلامة ،غسان . *المنطقة العربية بعد حرب العراق مركزية الموقع + هشاشة القدرات = تدخل خارجي دائم* . 2007nohrs

-شعبان، اسماعيل. *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الطبعة الأولى، مديرية الكتب الجامعية حلب، سوريا،2001، 253-255.
- عبد السلام ، مصطفى. *الحروب الاقتصادية*. العربي الجديد ، نوفمبر 2014.

-عبد الكريم ، أيمن .*القوة الناعمة وتوظيفها في الاستراتيجية الامريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط* . مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2016

-عبد الله ، ابراهيم سعد الدين .*النظام الدولي وآليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات* . ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عمان ، الأردن ، 1986 .

-عبد الهادي، حسين.*العولمة النيوليبرالية وخيارات المستقبل*. مركز الراية للتنمية الفكرية، جدة، 2004.
-فوستر ، جون بيلامي. *الأمولة الرأسمالية* . Al-nnas.com

– كاتز، ديفيد. *شن الحروب الاقتصادية*. ترجمة عبد الرحمن النجار، معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب الامريكية ،2014

–كلاين، ميشيل. *خصخصة الحرب*. مجلة اتوديس الفرنسية، ترجمةمازن المغربي،جريدة الثورة، العدد12616، دمشق، 2005

– مصطفى ، رفعت . *مستقبل الوطن العربي في ضوء المشروعات الاقليمية المطروحة (الصراع على الشرق الأوسط)* . شبكة المحامين العرب، 2006

– معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي .*التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*.2004.

–ندوة الخطر العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين الأمانة العامة، بيروت، 1980، 125–131.

– هيلان، رزق. *مقدمات لعصر ينتهي*. دار الحصاد، دمشق، سوريا، 59–60.

–ياسين،عمار حميد. *دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة* . كلية العلوم السياسية ، بغداد ،2016

–Elkassy, Fayissa. *Foreign aid and the economic growth of international development*, Washington ,1999.

-Gumedze, Sabelo.*The private security sector in Africa the 21st century*. Major cause for concem Pretoria institute for security studies paper 133, February 2007,p6.

OPEC Secretary Generals Twenty-sixth Annual Report, 2000 p.111-
- UNCTAD,world investment report, Geneva ,2002